

البطريرك ثيوفيليوس ودوره في الكنيسة الارثوذكسية الإثيوبية حتى عام ١٩٧٦ م.

أ.د.حيدر جاسم عبد

م.م. بهاء حسين شاكر

طالب دكتوراه: كلية التربية/ جامعة القادسية كلية التربية/ جامعة القادسية

الملخص:

كان ثيوفيليوس مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالنظام الإمبراطوري، وكان صعوده إلى البطريركية بدعم مستمر من الإمبراطور هيلاسيلاسي Hayla-Sellase، وانتهت العلاقة القوية بين الكنيسة والدولة مع اندلاع الثورة الإثيوبية وإعلان فصل المؤسستين، وكان البطريرك قد أعطى دعمه للثورة في دعوته للعام الجديد الإثيوبي في أيلول / سبتمبر ١٩٧٤، وقد وجهت الكثير من الانتقادات للبطريرك؛ لعدم ذكر اسم الإمبراطور في دعوته، وعدم التعبير عن معارضته لعزل الإمبراطور، حاول ثيوفيليوس (Tewoflos) تقوية سلطته في الكنيسة، لكنه واجه معارضة من رجال الدين، وفضلاً عن سوء الأوضاع التي شهدتها إثيوبيا بعد ثورة ١٩٧٤، إلا أنه اتخذ بعض الإجراءات للبقاء في السلطة والسيطرة على الشؤون الإدارية، ومنها منح بعض رجال الدين صلاحيات على الشؤون المالية للكنيسة. الكلمات المفتاحية: (البطريرك ثيوفيليوس، الكنيسة الارثوذكسية الإثيوبية).

Patriarch Theophilus and his role in the history of the Ethiopian

Orthodox Church until 1976

Assistant Teacher: Bahaa Hussain shaker

Professor.Dr Haider Jassim Abed

college of Education University of Al-Qadisiyah

Abstract:

Theophilus was closely associated with the imperial system, and his ascent to the patriarchate was supported by the constant support of Emperor Hayla-Sellase. The strong relationship between church and state ended with the outbreak of the Ethiopian revolution and the declaration of the separation of the two institutions. The patriarch had given his support to the revolution in his call for the Ethiopian New Year in September. 1974, and a lot of criticism was directed at the patriarch; For not

mentioning the emperor's name in his invitation, and not expressing his opposition to the removal of the emperor, Theophilus (Tewoflos) tried to strengthen his authority in the church, but he faced opposition from the clergy, and in addition to the bad conditions in Ethiopia after the 1974 revolution, he took some measures to stay in power And control over administrative affairs, including granting some clergy powers over the church's financial affair.

Keywords: (Patriarch Theophilus, Ethiopian Orthodox Church).

المبحث الأول

ثيوفيلوس حياته ودوره في تاريخ الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية حتى عام ١٩٧٤

ولد ثيوفيلوس باسم مليكتو جينبير في ٢٤ أبريل ١٩١٠ في أبرشية ديبري إلياس، مقاطعة ديبري ماركوس في غوجام، وبعد خدمته ودراسته في دير ديبري إلياس وفي دير أديس عالم القديسة مريم في صهيون، تلقى مليكتو أوامر رهبانية في دير ديبري لبيانوس عام ١٩٣٧، وتلقى رسامة كاهناً من إبراهيم رئيس أساقفة كوجام، وفي عام ١٩٤٢ بعد فترة وجيزة من عودة الإمبراطور هिला سيلاسي من المنفى، تم تعيين مليكتو كاهناً مُديرًا بلقب ممهير (Memher) من دير (Selassie) (Mekane) بيت (الثالوث) في أديس أبابا، ومع الانتهاء من بناء الكاتدرائية في هذا الدير، تم تعيينه عميداً لكاتدرائية الثالوث المقدس الجديدة^(١).

في عام ١٩٤٧ سافر مليكتو إلى القاهرة مع كبار رجال الدين الآخرين ليكونوا أساقفة من قبل البابا القبطي يوساب بطريرك الإسكندرية، وفي نفس الوقت الذي أصبح فيه باسيلوس أول رئيس أساقفة من إثيوبيا، تم تعيين مليكتو أسقفًا على هرار باسم (ثيوفيلوس)، كما تم تعيينه ممثلًا شخصياً للبابا يوساب في سينودس كنيسة التوحيد الأرثوذكسية الإثيوبية، و بعد أن عين البابا القبطي كيرلس باسيلوس بطريركاً لإثيوبيا، رُقي ثيوفيلوس من قبل بطريرك إثيوبيا الأول إلى رتبة رئيس أساقفة هرار للمدة (١٩٥١ - ١٩٧٠)، شغل ثيوفيلوس منصب الوصي ونائب البطريرك المريض باسيلوس، وقرب

نهاية هذه المدة كان يؤدي دور البطريرك بالنيابة، كما حضر ثيوفيلوس مؤتمر مجلس الكنائس العالمي الذي عُقد في أوبسالا في يوليو ١٩٦٨، وعند وفاة الطيريك باسيلوس في عام ١٩٧٠، انتُخب ثيوفيلوس في ٧ أبريل ١٩٧١ وتوج في أديس أبابا في ٩ مايو ١٩٧١ ليكون بطريرك إثيوبيا الثاني^(٢).

حكمه كبطريرك:

أصبح ثيوفيلوس بطريركياً ثانياً لرئاسة الكنيسة الإثيوبية في ٧ أبريل ١٩٧١، إذ تم انتخابه من قبل الأساقفة الإثيوبيين، ولم يكن للكنيسة الإثيوبية أي دور في هذا التنصيب، الذي يعتبر تعيين أول بطريرك إثيوبي دون أي تدخل من كنيسة الاسكندرية، وعلى أثر ذلك قام بجولة كبيرة في دول العالم لحضور العديد من المؤتمرات الكنسية لتقديم كنيسته، كما قام بعقد مؤتمر آخر للكنائس الشرقية في أديس أبابا في عام ١٩٧١ لتقوية العلاقات بين الكنيسة الإثيوبية وهذه الكنائس^(٣).

ترأس ثيوفيلوس فترة من الاصلاح الإداري في الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، إذ جرت عدة محاولات لتطوير الكنيسة من خلال إدخال أساليب تعليمية حديثة في المدارس، وفي عام ١٩٧٢ قام برسامة ستة أساقفة جدد بدلاً من بعض الأساقفة الذين توفوا، وذلك باحتفال في كاتدرائية الثالوث المقدس، وهو التكريس الأول الذي قام به بعد توليه المنصب، كما شجع العلاقات مع الكنائس الشرقية، فضلاً عن ذلك بدأت عملية التقارب مع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وفي اكتوبر ١٩٧١ قام ثيوفيلوس بزيارة استمرت اسبوعين لمصر واليونان وتركيا، وذلك بدعوة من بطاركة القسطنطينية والإسكندرية، وفي عام ١٩٧٣ زار الولايات المتحدة الأمريكية، كما زار الأراضي المقدسة في أوقات مختلفة^(٤).

وكان في وضع غير مريح عندما بدأت الثورة، لأنه لم تكن لديه القوة ولا الفرص للتأثير على العملية التي أدت إلى خلع الإمبراطور، ووقف بقوة ضد الفصل بين الكنيسة والدولة الوارد في مشروع الدستور الصادر في أب ١٩٧٤، وقد اضطر إلى اسكات المعارضة؛ نتيجة لعدم تلقيه أي رد من الحكومة العسكرية المؤقتة لإثيوبيا^(٥).

كان الامبراطور حريصاً على تضمين تمثيل الكنيسة في مجال التعليم، ونتيجة لذلك خدم رجال الكنيسة في مجلس إدارة جامعة هيلاسيلاسي الأول، وكان للبطريك ثيوفيليوس منصباً في مجلس التعليم الوطني (مجلس الشورى)، فضلاً عن ذلك فعندما أنشأ الإمبراطور اللجنة الوطنية للتعليم، عين ثيوفيليوس مديراً لها، هذا الدور الذي لعبه ثيوفيليوس منح الكنيسة مزيداً من الصلاحيات^(٦).

البطريك ثيوفيليوس وثورة ١٩٧٤-١٩٧٦:

خلال فترة الثورة ١٩٧٤-١٩٧٦، تم تأمين الموارد الاقتصادية للكنيسة، وبدأ الهجوم على التسلسل الهرمي لقادتها، وإزالة البطريك في تحد للثقافة الكنسية، وسيطر الحكام العسكريين على عليها، فضلاً عن اعتراف دستور عام ١٩٥٥ بالكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية باعتبارها دين الدولة، حاولت الحكومة السابقة تعزيز الكنيسة وتنشيط جهودها في جنوب إثيوبيا لمواجهة توسيع الإسلام والكنائس التبشيرية، من ناحية أخرى، فإن الجماعات الدينية الأخرى خاصة المسلمين عارضوا المركزية للكنيسة، وتحديداً سياسة الحكومة لإنشاء هوية وطنية في إطار التوحيد اللغوي والديني وتهميش الجماعات الدينية والثقافية واللغوية الأخرى، فبدأت معارضة إضافية للكنيسة تشكل في حركة الطلاب في الستينيات^(٧)، ومع اندلاع الثورة الإثيوبية في عام ١٩٧٤ والإطاحة بالنظام الإمبراطوري؛ فإن الكنيسة فقدت وضعها الوطني المميز، بعد أن سيطر الحكام العسكريون على الحكم، وأعلنوا مكانة الأديان المتساوية، ولم يكن هناك اختلاف بينهم وبين النظام الإمبراطوري، فقد سيطروا أيضاً على شؤون الكنيسة عن طريق عزل وتعيين قادتها، وبذلك انتهت العلاقات التاريخية للكنيسة بالدولة^(٨).

لم تكن الثورة الإثيوبية في بدايتها حركة ذات هدف سياسي أو اتجاه سياسي واضح، ويمكن أن نميز بين تيارين مختلفين في الثورة يتمثل الأول في الفئات التي تمثلت بالطلاب والعمال والمدرسين والمتقنين، والثاني النخبة العسكرية المحدودة العدد ومن ورائها بعض ضباط الصف والجنود في الجيش، إلا أنها استطاعت بحكم تكوينها أن تكون الجماعة السائدة في الثورة، وتولت السلطة وبدأت حركة تغيير شاملة وجذرية في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي^(٩).

أسباب الثورة وأحداثها:

سيادة نظام الاقطاع في البلاد، والذي يعد من أهم أسباب الغضب والتذمر الجماهيري، إذ كان الفلاحون يملكون ٥% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد، بينما كان النبلاء الذين يؤلفون ثلث من العائلات يملكون ٦٥% من الأرض، وكانت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية تملك ٣٠% من الأرض الباقية، كما شمل الاقطاع في إثيوبيا المدن أيضاً وتغلغل فيها، وكانت الطبقة الحاكمة تمتلك أكثر من ٨٠% من مجموع أراضي المدن مما سهل استغلال المواطنين فيها، وكان ملاك الأراضي في الريف هم ذاتهم الذين يملكون الأراضي في المدن، وكان أكبر مالك للأراضي في إثيوبيا هو الامبراطور هيلاسيلاسي نفسه^(١٠).

كان منغستو هيلامريام زعيم الحركة التغييرية التي عصفت بإثيوبيا، وفي كل مرة عندما يُبعد عن موقع القيادة كان يعود بعد أيام، ومن شباط ١٩٧٤-شباط ١٩٧٧ اختلطت كل الأوراق وتحطمت كل الأصنام ومعظم الاحلام، وتحولت إثيوبيا من امبراطورية إلى جمهورية متفككة، ولم تتخذ ثورة منغستو منذ البداية طابع العنف الدموي، بل كانت خلال الأشهر التسعة الأولى مثلاً للحركة التغييرية الهادئة، وكان مخطط ذلك الهدوء، ففي ٢٤ شباط ١٩٧٤ كانت الظروف مواتية لانقلاب عسكري، لكنه رفض تنفيذ الانقلاب، فكانت خطته مختلفة، فقد طلب من سلاح المدرعات ان يكتفي باستعراض عسكري في شوارع العاصمة وقرب القصر الامبراطوري، لتشرع الفئات الثورية داخل الجيش بأنها قادرة في أي وقت على تولي السلطة بشكل مباشر أعباء الحكم^(١١).

شهدت إثيوبيا في ١٤ اذار ١٩٧٤ مسيرات وتظاهرات طلابية عامة تحدياً لقرارات الحكومة القاضية بمنع المظاهرات والتجمعات ، وفي نفس اليوم أعلن عمال مصانع التبغ والسكر الاضراب العام وطالبوا بتحسين ظروف العمل ورفع أجورهم، كما تظاهر الالاف من الفلاحين في ٢٨ اذار من العام نفسه في شمال ووسط إثيوبيا، وقاموا بشن هجمات قوية على قصور ومزارع رجالات الامبراطور وكبار ملاكي الارض بما فيهم رجال الكنيسة الذين يملكون ثلث الأراضي الزراعية، وقد قتل في هذه

التظاهرات عدد من هؤلاء الملاكين كما أحرقت بعض القصور^(١٢)، وفي ٢٠ نيسان من نفس العام تظاهر نحو مئة ألف من المسلمين في المدن، ولأول مرة في تاريخ اثيوبيا، داعين الى الحقوق الديمقراطية وانهاء التفرقة ضد المسلمين من جانب القومية الأمهرية المسيحية، ومنحهم الحق في ملكية الأرض شأنهم شأن غيرهم من الاثيوبيين^(١٣).

كما شهدت تلك الفترة عشرات الثورات الصغيرة في كافة قطاعات الشعب من ثورة الرهبان على بطيريكهم إلى ثورة طهاة الامبراطور على مدير البلاط، مروراً بثورة الجنود على الضباط وصغار الضباط على كبارهم، وكبارهم على قادة الجيش من افراد العائلة المالكة، ولم يتحرك منغستو ضد الامبراطور الا بعدما احكم الضباط قبضتهم على كافة مواقع السلطة، وقد جاء ذلك التحرك صباح ١٢ أيلول ١٩٧٤، فقد توجه عدد من الضباط إلى القصر وابلغوا الامبراطور أن المجلس العسكري قرر عزله، وطلبوا منهم ان يرافقهم فلم يقاوم، ونُقل في سيارة فولسفاكن صغيرة إلى أحد قصوره الثانوية حيث وضع تحت الإقامة الجبرية، وأصر منغستو على ان يختار ابن الامبراطور خليفة له، لكي تحافظ الثورة على استمرار شرعيتها، كما أصر على اختيار ضابط كبير من خارج الدرج رئيساً للحكومة العسكرية المؤقتة^(١٤).

تمت الإطاحة بالنظام الإمبراطوري في عام ١٩٧٤، وكان البطيريك في وضع غير مريح عندما بدأت الثورة، لأنه لم تكن لديه القوة الكافية للتأثير على العملية التي أدت لخلع الإمبراطور، وكان رد فعله أولاً بقوة ضد الفصل بين الكنيسة والدولة، ونتيجة لعدم استجابة الحكومة العسكرية له اضطر بالتالي إلى إسكات المعارضة وفقدت الكنيسة مكانتها الوطنية بعد أن أعلنت الحكومة العسكرية المساواة بين الأديان^(١٥).

على أثر تدهور الأوضاع السياسية في إثيوبيا في عام ١٩٧٤، تأثرت مكانة الكنيسة الإثيوبية، وعندما حاولت الحكومة امتصاص غضب الاثيوبيين بإجراء بعض الاصلاحات في الدولة، وقررت في اب ١٩٧٤ وضع دستور جديد ينص على علمانية الدولة، احتجت الكنيسة الإثيوبية على ذلك وطالبت

بأن ينص الدستور على أنّ الديانة الأرثوذكسية هي الديانة الرسمية للدولة، وأن يقوم البطريرك بتتصيب أباطرة إثيوبيا، وازدادت أمور الكنيسة الإثيوبية سوءاً مع الاجراءات العنيفة التي قامت بها الحكومة العسكرية بعد ذلك ضد معارضيها^(١٦).

في أيلول ١٩٧٤ أدرك البطريرك بأن منصبه كان أكثر اعتماداً على سلطة النظام الجديد، وفي اليوم الأول من مسكرام (١١ أيلول) وهو يوم الاحتفال بالعام الجديد في إثيوبيا، أعطى البطريرك إشارة القبول للمجلس العسكري، وذلك عندما حث في خطابه العام جيع الإثيوبيين على الاتحاد في دولة أفضل، وأكد بأن العام المنتهي لتوه كان عاماً لا يُنسى، وفي اليوم التالي تم خلع الإمبراطور هيلاسيلاسي الأول ، ونتيجة لذلك انتظرت الحكومة حتى يصادق البطريرك على الثورة، وفي ١٣ أيلول أصدرت الحكومة العسكرية المؤقتة قراراً يُمكن لجنة التنسيق للقوات المسلحة والشرطة من تولي دور رئيس الدولة بالإنابة تحت تسمية المجلس الإداري العسكري المؤقت الدرك (Derg)^(١٧)، وتم اختيار رئيساً له وهو الجنرال (امان عندم)^(١٨).

"هناك بعض التساؤلات التي تُطرح، هل كان هناك تواطؤ أو على الأقل اتفاق ضمني بين الكنيسة والدرك (Derg)؟ وهل ابتعد البطريرك عن الامبراطور عمداً لعزله أكثر؟ وهل تحرر البطريرك من الضمير عندما فتح الطريق أما اللجنة العسكرية؟ فيمكن الإجابة على تلك التساؤلات من خلال تحليل الوضع التي مرت به الكنيسة وقتذاك، فنظراً لتهديدها بشكلٍ مباشر من قبل الأحداث الثورية بسبب مكانتها في إثيوبيا، فمن الواقعي اعتبار أن هذا هو المسار الوحيد الذي يمكن للبطريرك اتباعه، فيما أنّ الكنيسة أصبحت غير قادرة على إنقاذ الإمبراطور، فعلى الأقل بإمكانها حماية خدامها، لذلك تواطأ البطريرك لسلسلة من الأحداث التي سيطر عليها الدرك (Derg)".

قامت الحكومة العسكرية بتأميم الأراضي الريفية التابعة للكنيسة، مما أضعف اقتصاد الكنيسة بشكلٍ كبير، ونجح المجلس الديني الذي أنشأته الحكومة العسكرية في تعزيز سيطرة الحكومة على الكنيسة، وكان له دوراً كبيراً في عزل البطريرك دون أي أساس قانوني^(١٩).

وفضلاً عن سياسة الحكومة العسكرية فقد واجهت الكنيسة معارضة شعبية كبيرة، وكان أحد مطالبها الرئيسية هو الأرض للفلاح، ونظروا إلى الكنيسة على أنها مؤسسة تدعم حكومة قمعية، وأكبر مالك للأراضي في البلاد وحجر عثرة أمام التقدم، فعارضوا مركزيتها كعنصر موحد للهوية الوطنية، وطالبوا بفصل الكنيسة عن الدولة في بداية قيام الثورة، كما أعرب المتظاهرون في أديس أبابا عن مطالبهم ضد الاضطهاد الديني وطالبوا بالمساواة، كما خرج مئات الآلاف من المسلمين والمتعاطفين معهم في مظاهرة ضخمة مرددين شعارات من أجل المساواة الدينية ، وفصل الكنيسة عن الدولة، والاحتفال الوطني بالأعياد الإسلامية^(٢٠).

كانت المعارضة والتظاهر سمات المرحلة الأولى للثورة، وكان المضمون العام للحركة الشعبية من الحركات المتدنية مقابل الطبقات العليا والأقوياء، والجنود ضد الضباط، والفقراء ضد الأغنياء، والموظف ضد صاحب العمل، وقد انعكس ذلك الوضع على الكنيسة بشكل كبير، إذ أعرب رجال الدين عن شكواهم من البطريك، وقامت جماعات مجهولة الهوية بتوزيع منشورات ضد البطريك والكنيسة بشكل عام، وفي ١٩٧٤ قام عدد كبير من القساوسة ورجال الدين بمظاهرة كبيرة للمطالبة بزيادة رواتبهم وتحسين ظروفهم المعيشية، وإدارة أفضل لموارد الكنيسة، وقيادة إدارية مؤهلة، وتدريب رجال الدين ، ومعارضة المعيشة الفاخرة للأساقفة ورواتبهم المرتفعة، والمحاسبة الصارمة على الشؤون المالية للكنيسة، ورواتب تقاعد الأساقفة القدامى وهاجموا قادة الكنيسة بما في ذلك البطريك^(٢١).

طالب المتظاهرون بتأميم ممتلكات الأساقفة والسيطرة على أراضي الكنيسة في أيدي النبلاء، ووجهوا أشد الانتقادات إلى البطريك تيوفيليوس واتهم بأنه كان متعاوناً إيطالياً وارتباطه بالنظام القديم، وأنه أنتخب بأمر شخصي من الامبراطور، كما طالبوا الحكومة باتخاذ اجراءات ضد البطريك، كما شملت مطالبهم إقالته وسجنه وتأميم ممتلكاته^(٢٢).

موقف الكنيسة الإثيوبية من عزل الإمبراطور هيلاسيلاسي ١٩٧٤:

عُزل الإمبراطور هيلا سيلاسي ولم تتحرك الكنيسة الإثيوبية، وظل البطريك تيوفيليوس ساكتاً، وهو يرى ما يحدث من سجن للإمبراطور والأمراء وكل من له سلطة ومنصب، إما بالسجن أو القتل ضرباً بالنار أو الاختفاء ولا يعرف أحد مصيرهم، وكان ظاهر على الكنيسة وقياداتها الخوف من الثورة، ولكن بعث البابا شنودة برقية إلى المجلس العسكري في إثيوبيا نصها: " أن الشراكة القبطية في اهتمامها البالغ في إثيوبيا العزيزة تُصلي إلى الله من أجل سلامة وتقدم ورفاهية شعبها، وتُرحب بالأخبار التي تؤكد عدم توقيع عقاب على الأشخاص المقبوض عليهم بدون محاكمة عادلة تراعى فيها الإجراءات القانونية، وتعتبر عن أملها في احترام الميثاق الدولي لحقوق الانسان في معاملة الأشخاص المحتجزين، والكنيسة القبطية تُصلي إلى الله، أن يحفظ قادة الحكومة ويقودهم في طريق العدالة من أجل خير وطنهم، وترجوا أن يضمنوا سلامة الإمبراطور السابق هيلا سيلاسي وعائلته ومعاونته، آخذين في الاعتبار الدور الفعال الذي قام به لتأكيد مرك بلاده في المجتمع الدولي، وكذلك دوره في تحرير الدول الأفريقية.... وأرحب بأن يقضي الإمبراطور هيلا سيلاسي الفترة القادمة من حياته في أحد أديرتنا التي يكن لها كل محبة كابن للكنيسة القبطية إذا أراد هو" (٢٣).

وفي عام ١٩٧٤ تم تشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد، ونص أحد بنوده على فصل الكنيسة عن الدولة، بالرغم من وجود ممثلين للكنيسة في اللجنة الدستورية، وقد عارضت الكنيسة بشدة هذا البند بشأن دورها، وأشارت المادة الثانية والعشرون من القانون إلى أنه لن يكون هناك أي تمييز على أساس النسب، والثروة، والدين، والعرق، واللغة، والجنس، والنظرة السياسية، مما يضمن المساواة في الدين (٢٤).

المبحث الثاني

دور البطريرك ثيوفيلوس في الكنيسة الارثوذكسية الاثيوبية خلال المدة ١٩٧٥-١٩٧٦

المجلس المؤقت أو مجلس التجديد:

الترم الحكام العسكريون بإدخال إصلاحات بعد مجيئهم إلى السلطة ، وقد أنشأوا لجنة ، والتي أصبحت فيما بعد تعرف باسم المجلس المؤقت أو مجلس التجديد وقد تأسس تحت توجيهات وإشراف المقدم أفنافو أباتا ، النائب الثاني لرئيس مجلس الإدارة في أغسطس ١٩٧٥ ، وضم المجلس ثمانية عشر شخصًا ، وقد تم إنشاء أربع إدارات - المكتب الخاص للبطريرك ، والمفوضية الخارجية والتنمية ، ومجلس الرعية ، والإدارات الإنجيلية والإعلامية ، وأوصوا بشدة أن الكنيسة بحاجة إلى تجديد وإصلاح إدارتها ، كما أكدوا أن البطريرك كان محاطًا بأشخاص غير جيدين وأن البطريرك يحتاج إلى جذب آخرين من خارج الكنيسة لتسريع الإصلاحات ، وشكل المجلس لجان الأنظمة واللوائح ، والكراسة والتعليم ، والشؤون الاقتصادية ، والشؤون التاريخية والثقافية ، وأقسموا على العمل بجد وشهدوا بأنهم ينتمون إلى الكنيسة الأرثوذكسية^(٢٥).

كان الهدف من المجلس هو كيف يمكن للكنيسة أن تتعامل مع النظام الجديد ، وكيف يمكن لها أن تدمج نفسها بدعم المجتمع ومشاركته ، وتجديد وإصلاح خدمتها ، وكيف تتصرف في ظل الاشتراكية وتدعم روح المذهب الارثوذكسي ، وتقوية أنشطتها الدينية ، ولكن في الحقيقة لا يبدو أن الحكومة مهتمة بقوة الكنيسة ونشاطها الديني ؛ نظرًا لأن الدولة أعلنت فصل الكنيسة عن الدولة ، فقد تم الوثوق بالمجلس لإيجاد طرق يمكن للكنيسة من خلالها إدارة شؤونها المالية بدعم ضئيل أو بدون دعم من الحكومة ، وكيف يمكن للكنيسة أن تدير نفسها ، ورسم منهجًا دينيًا ، وأقرب من يجب تعيينه في البطريركية ، والسعي للحصول على دخل مالي ، والاعتماد على المؤسسات ، وتنظيم ندوات لتثقيف رجال الدين حول النظام الاجتماعي الجديد^(٢٦).

وضع المجلس مبادئ توجيهية لانتخاب البطريرك، واقترح إجراءات عزل وتعيين المديرين العاميين وغيرهم من رجال الدين، وجاء بميزانية سنوية للكنيسة واقترح المبلغ الذي يجب أن تقدمه الحكومة للكنيسة كدعم لفقدان أراضيها ومنازلها الحضرية، كما قدم تقريراً عن أنشطة الكنائس التبشيرية مع اقتراحات حول كيفية تعامل الحكومة معها، واتهموا المبشرين بأنهم نزعوا سلاح الجنود وأمروا إيهم بعدم القتال لأنهم سيذهبون إلى الجحيم عند وفاتهم ، وأثروا على الشباب لعدم دعم الثورة ، واتهموهم بأنهم جواسيس لقوى خارجية، هذا الأمر قد أقنع الحكومة باتخاذ إجراءات ضد الكنائس التبشيرية ، وكانت هناك دعاية مناهضة للثورة في شمال إثيوبيا زعمت أن الحكومة الاشتراكية كانت ستلغي الدين ، أو تدمير الكنائس، أو تحويلها إلى مخازن حبوب ، وأن ذلك كان ضد الأعياد الدينية ، في الوقت الذي أعلنت فيه الأعياد الإسلامية كأعياد وطنية ، وأن الحكام المسلمين تم تعيينهم في المناطق ذات الأغلبية المسيحية لمواجهة هذه الدعاية ، وقد أدت تلك الاجراءات إلى خروج مظاهرات ف تلك المناطق، مما دفع المجلس بأن يرسل أعضاءه إلى شمال إثيوبيا للترويج أن الحكومة ليست ضد الكنيسة الأرثوذكسية، كما أوصى المجلس بإبعاد الحكام المسلمين من المناطق المسيحية وطلب من الحكومة تقديم بعض المساعدة للكنائس الريفية الضعيفة، وفي الوقت نفسه عمل المجلس على إزاحة البطريرك وتنصيب بطريرك غير سياسي ، من شأنه أن يدعم الحكومة ، أو على الأقل لن يعارضها^(٢٧).

كرّس تيوفيلوس ثلاثة أساقفة في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٥ متحدياً المجلس المؤقت والحكومة^(٢٨)، وبعد أشهر قليلة من تكريسهم ، قامت الحكومة باعتقالهم وسجنتهم في الفرقة الرابعة للجيش في أديس أبابا^(٢٩).

شهد عام ١٩٧٥ ركوب الدرج للموجة الثورية لفرض إصلاح زراعي جذري صاحبه تأميم المزارع الرئيسية، وفيما وصف باعتراف بالشعار الشعبي(الأرض لمن يفلحها) جلبت هذه الإجراءات الكثير من التأييد الأولي للقادة العسكريين، فقد أصدرت برامج واسعة النطاق للإصلاح الزراعي في الريف

والحضر، إذ عبأوا أكثر من ألف طالب ومعلم لشرح وتطبيق ثورتهم في الريف تحت شعار الحملة (Zemecha)، وكجزء من الإصلاح الزراعي بدأت الحكومة العسكرية عام ١٩٧٥ مباشرة التنمية من خلال الحملة للمشاركة في الإصلاح الزراعي^(٣٠).

فقدت الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية التي تمتعت لأكثر من ١٥٠٠ عام برعاية الدولة مكانتها وملكيته للأرض بعد إعلان تأميم أراضٍ في مارس ١٩٧٥، بالرغم من التزام الدرج بتعريف الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية القديم للأمة، إلا أن ذلك لم يوقف مصادرة أراضي الكنيسة لا سيما خلال المدة (١٩٧٥-١٩٧٦)^(٣١).

ظلت العلاقة فيما بين الكنيسة الأرثوذكسية والنظام الإمبراطوري علاقة تبادلية في المنفعة، فلكي تستمر الملكية يجب أن تستمد شرعيتها من الكنيسة، والتأييد اللاهوتي للديانة المسيحية الأرثوذكسية، كما أن الكنيسة لما كانت ستستمر في سلطاتها الواسعة وتأثيرها الكبير دون الملكية والنظام الإمبراطوري، ومن ثم مهد هذا الوضع لأن ينقلب النظام برمته في سنوات السبعينيات عندما أنت الشيوعية التي تزعمها منغستو، والتي همشت الكنيسة الارثوذكسية الإثيوبية إلى أبعد حد ممكن، مقارنة بوضعها السابق قبلها، فضلاً عن منح منغستو بعض المزايا للمسلمين، مثل حق ملكية الأراضي، وحضور الاحتفالات العامة للدولة، وهي تُحسب له بدون شك^(٣٢).

بالرغم من تهديد الكنيسة من جانب الاسلام والانقسامات الداخلية والحروب الدينية ظلت الكنيسة قوة كبيرة وعاملاً هاماً في إثيوبيا، وذلك بالتعاون مع النبلاء الاقطاعيين الذين امتلكوا الأرض والسلطة في آن واحد، وقد أدت العلاقات الاقطاعية إلى ظهور تفاوت طبقي حاد ومجتمع زراعي متخلف، وترتب على ذلك تخلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وكانت الانجازات العسكرية هي الوسيلة للحراك السياسي بين النبلاء الاقطاعيين، واحتلت القيم العسكرية مكاناً مرموقاً في نمط الثقافة الاثيوبية^(٣٣).

عزل البطريك ثيوفيلوس وقتله:

عندما تلقى البطريك دعوة للمشاركة في ذكرى الكنيسة الرومانية الأرثوذكسية عام ١٩٧٥، تم رفض السماح له بالسفر بناءً على أوامر الدرج، وأنه لا يستطيع السفر في ظل الظروف الثورية السائدة في البلاد، في الواقع، لم يكن الدرج مستعداً للسماح له بالسفر، بينما كانوا يفكرون في اتخاذ إجراء سياسي ضده، كانت هذه ضربة كبيرة له، وقد سُمح لمساعدته ماقاريوس، وسكرتير المجلس وأتو أباو يغزاو، وأحد المنتسبين السياسيين لدرج بتمثيل الكنيسة^(٣٤).

تم القبض على ثيوفيلوس في القصر البطريك في حرم دير القديسة مريم البطريكية، ونُقل إلى مقر الإمبراطور السابق، قصر اليوبيل (الذي أعاد نظام الدرج تسميته إلى القصر الوطني) في ١٧ فبراير ١٩٧٦، ووضع تحت الحبس الانفرادي في غرف كانت مخصصة سابقاً لاستخدام الأدميرال الأمير إسكندر ديستا، حفيد الإمبراطور الذي أعدم مع ٦٠ مسؤولاً إمبراطورياً سابقاً في نوفمبر ١٩٧٤^(٣٥).

تمكن ثيوفيلوس من الفرار من القصر متكرراً في زي رجل عادي، بينما كان الجنود الذين يحرسون القصر مشتت انتباههم بسبب مباراة كرة قدم، وقد أخبر زملائه السجناء أنه كان يفكر في التوجه إلى السفارة اليونانية، لكنه قرر بعد ذلك أن يشق طريقه إلى دير أسيبوت في أبرشيته السابقة في هرار في شرق البلاد، وشق طريقه إلى كنيسة القديس جوفاء؛ ليختبئ ويستعد لرحلته إلى أسيبوت، معتمداً على ولاء رجال الدين في هذه الكنيسة، ولكن تم إبلاغ موقعه إلى الدرج من قبل شخص في الكنيسة، وتم القاء القبض عليه واعادته إلى الحجز^(٣٦).

اصطحب ثيوفيلوس حافي القدمين إلى قصر مينليك الكبير القديم، ووضع مرة أخرى في الحبس الانفرادي، مقيداً بالسلاسل إلى سريه ويداه ورجلاه مكبلتان، وبعد أربعة أيام تم نقله للانضمام إلى الجناح واحد من سجن قصر منليك، إذ كان يحتجز كبار المسؤولين الناجين من الحكومة الإمبراطورية،

وقد دخل ثيوفيلوس في صوم شديد (إضرابًا عن الطعام بشكل أساسي) لمدة ٤٠ يومًا، ولم يكسره إلا في عيد الفصح^(٣٧).

في يوليو ١٩٧٩ ، أمر الدرج بالإعدام الفوري للعديد من كبار المسؤولين في حكومة الإمبراطور^(٣٨)، كان على ركبته قبل أن يتلقى ثيوفيلوس الغفران النهائي قبل أن يذهب إلى وفاته ، عندما تم استدعاء ثيوفيلوس نفسه. استدار وطلب من نبر إد إرمياس أن يبرئه ، وخرج من السجن مع دجازماتش كاسا. تم نقل ثيوفيلوس ورفاقه السجناء إلى القصر السابق للأمير أسرات كاسا وتم إعدامهم ودفنهم هناك^(٣٩).

في ١٤ أغسطس ١٩٧٩ ، قُتل ثيوفيلوس بخنقه بالأسلاك الكهربائية ، ودُفن ووجهه لأسفل في قبر خندق عميق، وتم التعرف على رفاته في وقت لاحق من خلال الجلباب الكتابي الأسود الطويل وقبعة الراهب، بعد سقوط نظام الدرج ، نُزعت رفات ثيوفيلوس من أراضي القصر السابق للأمير أسرات كاسا ، وأعيد دفنها في حالة احتفالية كاملة في كنيسة غوفا سانت غابرييل التي بناها بنفسه في جنوب أديس أبابا^(٤٠).

الخاتمة:

مع ضعف الكنيسة وقطع العلاقات بينها وبين حكومة منغستو، اعتقد ثيوفيلوس أنه يحق له اتخاذ جيع القرارات المتعلقة بالكنيسة بشكل مستقل عن السلطة، وقام بتعيين ثلاثة أساقفة جدد دون استشارة الدرج، الأمر الذي دفع الدرج إلى اتهام البطريرك ثيوفيلوس بالفساد، والتهرب الضريبي، واختلاس أموال هائلة، ومساندة الظلم في ظل النظام القديم، واعتقل في ١٨ فبراير ١٩٧٦، ووضع في سجن منعزل في ملحق بالقصر الوطني، وبعد أيام قليلة نُقل في سلاسل إلى القصر الكبير، ومكث في السجن حتى ١٤ تموز ١٩٧٩، وتعرض ثيوفيلوس لإهانات عديدة أثناء سجنه، وتم أخذ صليب الذهب الذي أعطاه الإمبراطور عند تنصيبه، إلى جانب أيقونة الصلب التي احتفظ بها بجانب سريره، كما أمر بتوقيع أوراق باسم "Abba Meliktu" باسمه قبل الأسقفية، وهو ما رفضه بشدة ،

ووقع اسمه دائماً باسم "Abune Tewophilos"، و طلب مرارًا وتكرارًا أن يُسجن في دير مثل (أسيبوت) أو في مكان آخر ، لكن تم رفضه، وأقام ثيوفيلوس صلاة لزملائه السجناء مرتين يوميًا، وكذلك القديس المقدس كل يوم أحد، حتى تم قتله في ١٤ أغسطس ١٩٧٩ بخنقه بالأسلاك الكهربائية.

المصادر والمراجع:

(¹) Giulia Bonacci, The Ethiopian Orthodox Church and the state 1974–1991, Centre of Ethiopian Studies, Bloomsbury, 1993, p.28.

(²) Colin Legum, Ethiopia: The Fall of Haile Selassies Empire, New York, 1975, p.78

(³)Giulia Bonacci, op.cit, p.29.

(⁴) Galvin E. Shenk, The Development Of The Ethiopian Orthodox Church And Its Relationship The Ethiopian Government 1930 To 1970, ph.D, New York University, 1972, p .276.

(^٥) محمد عبد المؤمن محمد عبد الغني، مصر والصراع حول القرن الافريقي ١٩٤٥-١٩٨١. ص ٣٥٤.

(⁶) Abebe fassaa, Education and Formation of the Modern Ethiopian State 1896–1974, University of Illinois, 2000, , p.177.

(^٧) حسن مكي محمد أحمد، إثيوبيا والتغير السياسي، مجلة دراسات افريقية، العدد ٩، السنة ١٩٩٣، ص ٤.

(^٨) نجمة أمين الفوال، اثيوبيا: تجربة العقد الأول بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٦، السنة

١٩٨٤، ص ٢٤.

(^٩) هشام شاكر عزت البرزنجي ، التغير السياسي في أثيوبيا ١٩٦٠-١٩٧٤، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٣ ، ص ٢٥٨.

(¹⁰) Giulia Bonacci, op.cit,p.34.

(١١) سمير عطا الله، إثيوبيا من هيلاسيلاسي إلى هيلامريم، مجلة المستقبل، ع: الأول، السنة الأولى، بيروت: ٢٥ شباط، ١٩٧٧، ص ٢٦.

(12) CIA, FOIA, Ethiopia, septemper 1974 , p.4

(١٣) حسن مكي محمد أحمد، المصدر السابق، ص ٨.

(١٤) كان رئيس الحكومة العسكرية المؤقتة الذي اختاره منغستو هو الضابط أمان عندوم: ولد في عام ١٩٢٤ في أريتريا ، تلقى تعليمه في مدرسة امريكية في الخرطوم عاصمة السودان ، التحق بحركة المقاومة ضد الاحتلال الايطالي ، وظل جندياً في القوات الأثيوبية حتى التحرير عام ١٩٤١ ، التحق بعدها بالكلية العسكرية بالخرطوم ، وتدرج في الرتب العسكرية حتى وصل الى رتبة لواء (جنرال) عام ١٩٦٢ ، وبعد ثورة ١٩٧٤ عين وزيراً للدفاع ورئيساً للأركان ، فحين خلع الإمبراطور عين رئيساً للدرج ، الذي لم يكن له أي دور في الثورة الإثيوبية، لكن منغستو أراد المحافظة على تسلسل الرتب العسكرية فاختره ليكون وجه الثورة وبطلها وبقي هو في الخفاء، وسبب تخفيه لم يكن سياسياً، بل انه شخصي محض، فالاثيوبيين يقولون أن ملامح منغستو مختلفة كثيراً عن الملامح الاثيوبية السامية، إذ ان الطابع الافريقي غالب عليه، وهو يخشى اذا تولى المنصب الأول في البلاد أن يتعرض لحملة ذات طابع عنصري، وبالتالي يؤدي ذلك إلى فشله الثورة، وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ تمكن منغستو من من حسم الصراع على السلطة لمصلحته، بعدما قام باعدام أمان عندوم وستين شخصية أخرى دفعة واحدة ، لكنه لم يجرؤ على تولي رئاسة البلاد بنفسه، بل راح يبحث عن واجهة أخرى للحكم وهو يعلم بأن هذه الواجهة ستحاول بدورها أن تستأثر بالسلطة الفعلية، وهذا ما حصل بالفعل، فبعدما تولى الجنرال تقاري بانتي رئاسة البلاد لمدة سنتين وشهرين ، وتعاون مع منغستو في قمع مجموعات مدنية وعسكرية عديدة تحددت السلطة القائمة، وتمكن بانتي من أن يبعد الرجل القوي وعزله لمدة أسبوع واحد، لكن منغستو استعاد زمام الأمور وأعدم رئيس الدولة ورفاقه بلا محاكمة، ولم يكن من خيار أمامه بعد كل ما حدث، إلا أن يتولى بنفسه رئاسة البلاد. للمزيد ينظر: ، وبسبب محاولة انهاء المشكلة الاريتيرية بالطرق السلمية فرضت عليه الاقامة الجبرية في الثاني والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٤ ، ثم قتل في اليوم التالي بالرصاص اثناء الهجوم العسكري المسلح على منزله. ينظر:

مسعود الخوند ، الموسوعة التاريخية الجغرافية ، ج ١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص ١١١ .

Haile Mariam Larepo, The Orthodox Church and the state in the Ethiopian Revolution 1974–1984, 1986, pp. 148–159.

(¹⁵) Giulia Bonacci, op.cit, p30.

(¹⁶) Saheed A. Adejumobi, The History of Ethiopia, Library of Congress, 2007, , p. 354.

(^{١٧}) الدرج: تعود أصل الدرج الى كلمة امهرية معناها اللجنة، تأسست من مجموعة من الضباط من حامية اديس ابابا توحدوا في المطالبة برواتب وشروط معيشة أفضل، نظموا أنفسهم في حركة سرية عام ١٩٦٩، وكان عددهم مائة وعشرين ضابطاً من الرتب الدنيا، اخذت تلك المجموعة في النمو والتطور حتى أعلنت عن نفسها بذلك الاسم الدرج وتولت مقاليد السلطة في اثيوبيا بعد اعتقال الإمبراطور هيلاسيلاسي في الثاني عشر من أيلول ١٩٧٤، ابراهيم احمد نصر الدين ، الديناميات السياسية في اثيوبيا من نظام الحكم الإمبراطوري الى ممارسات الدرج ، ج ١ ، اعمال الندوة الدولية للقرن الافريقي ١-٧ كانون الثاني ، ١٩٨٥ ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢ .

(^{١٨}) مسعود الخوند ، المصدر السابق، ج ١، ص ١١١ .

(¹⁹) Haile Mariam Larepo, op.cit, p.161.

(^{٢٠}) ابراهيم احمد نصر الدين، المصدر السابق، ص ٣٥.

(²¹) The Imperial Ethiopian Government, Ethiopia: Cadastral Survey and Registration, Addis Ababa, 1970, p.7.

(²²) Abebe fassea, op.cit, p.186.

(²³)Daniel Gemtessa, Ethiopia State Formation and National State– Building project, University of Oslo, 2014, p50.

(²⁴) Donham Donald, History of the Ethiopian Revolution, California, 1999,p. 44.

(²⁵) Haile Mariam Larepo, op.cit, p. 168.

(²⁶) Frederick Heyer, The Orthodox Church in Ethiopia as a Social Institution, International Yearbook of the Sociology of Knowledge and Religion, 1976, p.54.

(²⁷) Marie Huber, Ethiopian Nation-Building and the Origins 1960-1980, v1, p.56

(^{٢٨}) هؤلاء الأساقفة هم باسليوس (الثاني) ، بيتروس (الثالث) وبولوس. ينظر:

Frederick Heyer, op.cit,p.66

(^{٢٩}) فضلاً عن اعتقال الأساقفة الثلاثة الذين تم تكريسهم من قبل تيوفيلوس، قامت الحكومة بإلقاء القبض على أتو كابادا Kābbadā ، السكرتير الخاص للبطريك ، وزوديه Zāwdé للاشتباه في كونهما معادين للثورة ، كما سألت الحكومة الكنيسة عما إذا كان هناك أي دليل على أن السجناء قد ارتكبوا جرائم عامة ، وأطلق سراح Zāwdé في يونيو ١٩٧٦ ، ولكن سجن كابادا Kābbadā حتى أكتوبر ١٩٧٨ ، وبقي الأساقفة في السجن حتى سبتمبر ١٩٨٢ ، عندما تم إطلاق سراحهم. للمزيد ينظر:

Daniel Gemtessa, Ethiopia State Formation and National State– Building project, University of Oslo, 2014,p.54.

(³⁰) An Africa Watch Report, 30 Years Of War And Famine In Etiopia, London, 1991, p.68.

(^{٣١}) شهدت المدة (١٩٧٥-١٩٧٦) تأميم البنوك وشركات التأمين الخاصة، إذ وضعت كل البنوك والمؤسسات المالية المسجلة لدى البنك المركزي تحت سيطرة ورقابة الحكومة، كما أنشأ الدرج مجلساً استشارياً مدنياً (Yememakert Shengo) من خمسون عضواً لأخذ رأيه في المسائل المهمة، كما أصدر الدرج إعلاناً ضمنه رؤية الاشتراكية الإثيوبية، وقد شددت الفلسفة الواردة في الإعلان على المساواة والاعتماد على الذات وكرامة العمل، وتغليب الصالح العام، ووحدة الأمة الإثيوبية، كما شرع الدرج في عقد روابط الاتصال مع الجماعات المدنية ضمن مساعي الحصول على تأييد أولئك الذين عارضوا النظام القديم للمزيد ينظر: ابراهيم احمد نصر الدين، المصدر السابق، ص ٣١ .

(^{٣٢}) جوزيف رامز أمين، دور الكنيسة القبطية في إفريقيا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠٠٠، ص ٢٢٠.

(٣٣) هشام شاكر عزت البرزنجي ، المصدر السابق، ص٢٩٧.

(٣٤) F.O 31/ 5396, Religion in Ethiopian Orthodox Church, 1988,p.18.

(٣٥) Giulia Bonacci, op.cit, p. 33.

(٣٦) جرجس القس موسى، دور الكنيسة في المجتمع في افريقيا، مجلة الفكر المسيحي، السنة: ١٦، العدد: ١٥١، ١٩٨٠، ص٢٨.

(٣٧) ينظر موقع الانترنت في الرابط:

https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_abunas_of_Ethiopia

(٣٨) في ١٠ يوليو ١٩٧٩ ، تم استدعاء النزيل والمساعد المقرب للإمبراطور ، Tsehafi Taezaz ، Teferrawork ، والوزير السابق Seifu Mahteme Selassie وإخراجهم من سجن القصر ولم يعودوا، وفي ١٢ يوليو ١٩٧٩ ، تم نقل الوزراء السابقين يوحنا كيدان مريم وأبيبي كيبدي وأسفا ديفاي بالمثل، أصبح واضحًا للسجناء الآخرين أن الرجال قد أُعدموا ، واستعدادًا لذلك ، اقترب العديد منهم من رجال الدين المسجونين لإبراء ذنوبهم، وفي يوم السبت ١٤ يوليو ١٩٧٩، في يوم عيد الثالوث الأقدس، تم استدعاء Dejazmatch Kassa Wolde Mariam والجنرال صموئيل. Dejazmatch Kassa Wolde Mariam ، وريث مملكة الأورومو القديمة لقا قلم ، الرئيس السابق لجامعة هिला سيلاسي وحفيد الإمبراطور هिला سيلاسي.

Jean Pierre Hocke, Ethiopia– Activid Exteriores, Marzo, 1985, p.167.

(٣٩) F.O 31/552, Death OF ETHIOPIAN Batriarch Theophilos, 1988,p.22.

(٤٠) ينظر موقع الانترنت في الرابط:

<https://prabook.com/web/abune.theophilos>